

ورقة عمل بعنوان:

" المرأة الفلسطينية في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الثانية "

اعداد/ رامي مراد

لا جديد في القول أن المرأة تشكل نصف المجتمع البشري، وهذه البديهية غير قابلة للنقض أو المحاجه باعتبارها معطى موضوعياً، ولكنها مع ذلك بقيت حقيقة مجردة وساكنة، تفتقد لأي تعبير يعكس دورها الاجتماعي، و يعد وضع المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المؤشرات المهمة التي تدلل على مستوى تطور هذا المجتمع. فالمجتمعات المتحضرة والمتقدمة هي التي تفسح المجال أمام المرأة لأخذ دورها الكامل في بناء المجتمع. ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه متقدم أو يسير على طريق التطور عندما يكون نصفه مهمشاً ومعطلاً، بغض النظر عن أسباب وعوامل هذا التطور. وتعتبر مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، حيوية لنمو المجتمع وحدوث التوازن فيه إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية، واستحقاقات التطور البشري في القرن الحادي والعشرين.

و في ذات الإطار و قبل الخوض في غمار الخوف من تداعيات فوز حماس بأغلبية مقاعد التشريعي، يمكننا إلقاء الضوء على واقع المرأة الفلسطينية المجتمعي باعتباره عاملاً مهماً في تحديد و رسم ملامح و هوية مشاركة المرأة.

لا يختلف المجتمع الفلسطيني في كثير من المجتمعات العربية الأخرى من حيث الموروث الثقافي والبنية الاجتماعية والاقتصادية، ولا يمكن رؤية وضع المرأة الفلسطينية ومدى مشاركتها في الحياة السياسية والعامّة وفي مواقع صنع القرار وتقلد المناصب العامة إلا من خلال الغوص عميقاً في الظروف المجتمعية التي تحيط بها. وإذا كان الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من محيطه العربي فهذا لا ينفي عنه بعض الخصوصية، إذ لا يمكن مقارنة وضع مجتمع يعيش حالة من الاستقرار، ولو بالمعنى النسبي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمجتمع لا يزال يزرع تحت الاحتلال، ولم تتحدد معالمه بصورتها الكاملة بعد.

لقد عانت المرأة الفلسطينية من اضطهاد مزدوج، قومي بسبب الاحتلال الإسرائيلي وكونها تشكل نصف المجتمع الفلسطيني (49.5%)، وجنسي، أي قائم على التمييز بين الجنسين. ولكن هذا لم يمنعها من أن تكون جزءاً حيوياً من الحركة الوطنية الفلسطينية. بل إنها استغلت العملية النضالية ضد الاحتلال من أجل تحسين مواقعها، فأُسست جمعياتها ومؤسساتها الخاصة منذ عشرينات القرن الماضي. ولعل الانطلاقة الحقيقية في مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية حصلت بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في 1964، والذي أعقبه تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وحظيت المرأة الفلسطينية ب كوتا في المجلس الوطني تراوحت بين 2% في 1964 إلى 7.5% في آخر دورة للمجلس عقدها في غزة في 1996، وساهمت المرأة الفلسطينية بفعالية في الانتفاضة، ولعبت دوراً مهماً في النشاطات والفعاليات الانتفاضية، وبخاصة في السنوات الأولى للانتفاضة. غير إن السنوات الأخيرة التي سبقت التوقيع على اتفاق أوسلو شهدت تراجعاً في وضع المرأة، خصوصاً بعد أن قويت التنظيمات الإسلامية، وعلى

رأسها حركة (حماس) التي وقفت بقوة في وجه الثقافة الاجتماعية الديمقراطية والتحريرية، و توجت هذه الممارسات القمعية بالاعتداءات الجسدية و إلقاء زجاجات مياه النار على النساء اللواتي لم يلتزم بالزعي الشرعي بحسب تعبيراتهم تلك.

و دعونا نقرأ ما نقوله حركة حماس في ميثاقها الخاص بموقف الحركة من المرأة:

" دور المرأة المسلمة:

المادة السابعة عشرة:

للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير، وقد أدرك الأعداء دورها وينظرون إليها على أنه إن أمكنهم توجيهها وتنشئتها النشأة التي يريدون بعيداً عن الإسلام فقد ربحوا المعركة، ولذلك تجدهم يعطون محاولاتهم جهناً متواصلًا من خلال الإعلام والأفلام، ومناهج التربية والتعليم بوساطة صنائهم المندمجين في منظمات صهيونية تتخذ أسماءً وأكالاً متعددة كالماسونية، و نوادي الروتاري، و فرق التجسس وغير ذلك، وكلها أوكار للهدم والهدامين، وتتوفر لتلك المنظمات الصهيونية إمكانات مادية هائلة، تمكنها من لعب دورها وسط المجتمعات، بغية تحقيق المنظمات عملها في غيبة الإسلام عن الساحة، وغربته بين أهله. وعلى الإسلاميين أن يؤدي دورهم في مواجهة مخططات أولئك الهدامين، ويوم يملك الإسلام توجيه الحياة يقضي على تلك المنظمات المعادية للإنسانية والإسلام.

المادة الثامنة عشرة:

والمرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة أمٌ كانت أو أختاً لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام، وتربية أبنائها على تأدية الفرائض الدينية استعداداً للدور الجهادي الذي ينتظرهم، ومن هنا لا بد من العناية بالمدارس والمناهج التي ترى عليها البنت المسلمة، لتكون أمًا صالحة واعية لدورها في معركة التحرير.

ولا بد لها من أن تكون على قدر كافٍ من الوعي والإدراك في تدبير الأمور المنزلية، فالالاقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأسرة من متطلبات القدرة على مواصلة السير في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نصب عينيها أن النقود المتوافرة عبارة عن دم يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حد سواء. "

فهم هنا يركزون بل و يؤكدون على الدور المنوط بالمرأة الفلسطينية و المقتصر على التربية و تنظيف و ترتيب البيت، و الذي سينعكس بالضرورة على مواقفها ازاء عمل المرأة.

و الان بقراءة موضوعية للمخاوف المحتملة من فوز حماس باغلبية التشريعي فنقول:

ان الحركة النسوية الفلسطينية تجد نفسها اليوم و بعد فوز حركة حماس انتخابات التشريعي باغلبية ساحقة و توجهها لتشكيل حكومة في ظل واقع مغاير قد يجعلها تغير من اجندتها، و بالتأكيد من وسائل و اشكال نضالها.

جاءت الانتخابات ب 17 نائبة للتشريعي و هي نسبة افضل من السابق لكنها لن تغير شيئاً في ظل سيطرة حماس ب 79 مقعد حيث انها ستلون المجلس بلون ايدولوجيتها.

التشكيل الجديد للمجلس التشريعي لن يسمح بخوض معارك للخروج بنتائج ايجابية بقدر ما سيخوض نواب فتح في التشريعي ومعهم نواب الكتل الاخرى لرفع الصوت والمعارضة في السياسة والحياة الاجتماعية وسيتفاعل مع هذه المعارك الكثيرون من خارج المجلس و خاصة في المعارك الاجتماعية التي يهددها وجود حماس بهذه القوة في التشريعي، و يظل السؤال هل تطيح حماس بمنجزات الحركة النسوية، و هي ما فتئت تصرح بانها ضد جميع انواع الكوتا، و هي تهدد المسيحيين و النساء في هذا المجال، و كيف سيكون موقف عضوات البرلمان من حماس من هذا الامر؟ و هن من سمحت لهن الكوتا في مثل هذا التمثيل في المجلس.

و هو التمثيل الذي كان يمكن ان يكون من نصيب الرجال فقط في ظل حالة الصراع و الاستقطاب الثنائي الحاد بين حماس و فتح في الدوائر الانتخابية.

و من القضايا المعرضة للتهديد موضوع الزواج المبكر و رفع سن الزواج الى 18 عام للذكر و الانثى ضمن القانون، فحماس بايديولوجيتها تصرح بان الزواج عند البلوغ مما يسمح بالزواج لسن 15 - 17 سنة و ربما اقل من ذلك و قضايا كثيرة مثلها.

و عبر عدد من رموز الحركة النسوية عن مخاوفهن هذه، و هي تستعد لوصول حماس الى المجلس، و دعت الحركة النسوية الى النضال و عدم السماح بالاطاحة بهذه المكتسبات التي كانت تراها في مهب الريح و خاصة ان المرشحات للتشريعي محزبات و سيلترن بمصالح الحزب التي هي بالاساس تعبر عن وجهة نظرهم الدونية للمرأة على حساب القضايا النسوية العادلة.

و يعتقد البعض ان اولى ضحايا وصول حماس الى السلطة وزارة المرأة، و ان كان البعض الاخر يرى في تصريحات السيد اسماعيل هنية ما يفيد بغير ذلك و هو يتحدث عن اننا سنرى وزيرات حمساويات في السلطة.

اسئلة كثيرة تحتاج الى اجابات من قبل حماس التي تتولى السلطة بناء على رؤى سياسية و اجتماعية تتعارض كثيرا مع برامج الحركة النسوية الديمقراطية و توجهات شرائح واسعة في المجتمع، خاصة اذا ما قررت اعادة صياغة قوانين و اقرار قوانين على اؤسس اسلامية خالصة، فانها بذلك تطيح بمكتسبات و نضالات الحركة النسوية و الديمقراطية و تذهب بها الى خبر كان، كذلك ستذهب بالالتزامات المجتمعية التقدمية التي تعهدت بها السلطة سابقا الى عالم النسيان.

هذه المخاوف واقعية و حقيقية على ضوء ما صرح به العديد من نواب هذه الحركة المرشحين للبرلمان و التي تخص الحرية الشخصية للمواطنين، حيث قالت النائبة ام نضال فرحات في اول تصريح لها بعد فوز الحركة انها ستذهب الى سن قوانين لفرض الحجاب و الجلباب كلباس للمرأة، على الرغم من كل التطمينات التي وجهتها الحركة في رسائل الى الناخبين بانها لن تتدخل في الحياة الشخصية للمواطنين و هو ما كفله القانون، و يجب النضال على اساسه اذا ما اخلت حماس بهذا الامر.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس حاول طمئنة المواطنين في اول خطاب له بعد ظهور النتائج بصورة رسمية، فاكد على المساواة بين الرجل و المرأة و اصر على الالتزامات بتعهدات السلطة امام المجتمع العالمي.

هذه المخاوف ليست مخاوف الحركة النسوية وحدها بل هي مخاوف اجتماعية واسعة تم التعبير عنها بالمجتمع بسيل هائل من النكت، و التي تناولت قلقا مجتمعيا عبرت عنه هذه النكت، مخاوفنا حقيقية لاننا للحظات

استعدنا مواقف سريعة من محطات حماس و التي منها الفتاة التي قتلت في شمال قطاع غزة فقط لانها تتمشى مع خطيبتها، و ايضا عدة مواقف حدثت مع طالبات في الجامعة الاسلامية حاولوا ان يرفعوا اصواتهم التقدمية فكيف عوقبوا بمجالس التاديب او اتصل على ذويهم و اتهموا بالفساد و نشر الرذيلة فقط لانهم اختلفوا في رؤية من تقف حارسة على شرفهم على باب الجامعة و تتفحص مناديلهم جيدا او تسمح عيون من تشك انها تضع الكحل فيا ويلها من تضع الماكياج أو احمر الشفة، إنها ترتكب جريمة بحق الجامعة الإسلامية...و غيرها كثير؟

و المخاوف الاخرى التي تواجهها الحركة النسوية في المستقبل بعد ان تتمكن حماس من الإمساك الحقيقي بزمام السلطة هو مستقبل و مصير منظمات العمل الاهلي لا سيما النسوية منها التي يرى البعض انها ستضعف و ستحارب من قبل الحكومة المقبلة بتهمة نشر الرذيلة.

و المخاوف الحقيقية يجب ان تتطرق من قضية المساواة في قضايا التوظيف للعمل، و الضغط على النساء لترك العمل تحت دعاوي ظهرت في الدعاية الانتخابية لطرح حلول لمشكلة البطالة بوقف عمل النساء و اتاحة هذه الفرص للرجال المعيلين للاسر، مما يضاعف عدد البطالة في صفوف النساء.

الواقع الجديد يقتضي من الحركة النسوية رص الصفوف و توحيد الجهود، و تشكيل قوة ضغط حقيقية و توسيعها لتشمل فئات مجتمعية مختلفة رجالا و شبابا و نساء، للوقوف امام كل محاولات الاقصاء و التهميش من الحكومة المقبلة و ضرورة النضال اضعاف اضعاف من ذي قبل لان المسؤولية تضاعفت و النضال يجب ان يكون على قدر المسؤولية.